

## The Possibility of Using the Electronic Control at Jordanian Public Universities and the Obstacles that Hinder its Use from the Point of View of the Auditors of the Jordanian Audit Bureau<sup>#</sup>

Mari Bani Khaled<sup>(1)\*</sup>

Jamal Sharayri<sup>(2)</sup>

(1) Business School, Al al-Bayt University, Mafrq – Jordan.

(2) Business School, Al al-Bayt University, Mafrq – Jordan.

Received: 10/08/2022

Accepted: 04/01/2023

Published: 03/03/2023

\* *Corresponding Author:*  
maribk1961@aabu.edu.jo

**DOI:**  
<https://doi.org/10.59759/business.v2i1.119>

### Abstract

The study aimed to identify the possibility of using electronic control in the Jordanian public universities and the obstacles that impede its use from the point of view of the auditors of the Jordanian Audit Bureau. The study was conducted on auditors of the Audit Bureau at public universities. In order to measure the variables of the study, a questionnaire was designed and arbitrated by academics in Jordanian universities, and the descriptive analytical approach was used. Due to the small size of the study population of (40) auditors, the comprehensive enumeration method was used, and the number of valid questionnaires for analysis was (34), the study concluded that there is a significant possibility to apply (dimensions of financial, accounting, and administrative electronic control)

arranged according to statistical importance in auditing processes, and that there are statistically significant obstacles to the electronic control. The dimensions of electronic control came to a high degree (financial control, accounting control, administrative control) arranged according to statistical importance and obstacles to apply electronic control to all fields to a moderate degree, and that one of the most important obstacles to the application of the electronic control is the universities' fear of disclosing the financial data. The study recommended the need to apply the electronic control in its all fields in public universities and to remove the obstacles that hinder its application.

**Keywords:** Electronic Control, Accounting, Financial, Administrative, Electronic Control Obstacles, Audit Bureau, Public Universities, Jordan

<sup>#</sup> تم إنجاز هذا البحث ضمن فترة إجازة التفرغ العلمي الممنوحة للأستاذ الدكتور مرعي حسن بني خالد، خلال السنة الدراسية 2020 / 2021م، وبدعم من جامعة آل البيت.

## إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام - من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني

جمال الشرايري<sup>(2)</sup>

مرعي بني خالد<sup>(1)</sup>

(1) كلية الأعمال، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.

(2) كلية الأعمال، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.

### ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام - من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني وقد أجريت الدراسة على مدققي ديوان المحاسبة في الجامعات الرسمية، ولقياس متغيرات الدراسة تم تصميم استبانة وتحكيمها من الأكاديميين في الجامعات الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة البالغ عددهم (40) مدققاً تم استخدام أسلوب الحصر الشامل وبلغت عدد الاستبانات الصالحة لتحليل (34) استبانة وخلصت الدراسة إلى أنه هناك إمكانية معنوية لتطبيق (أبعاد الرقابة الإلكترونية المالية والمحاسبة والإدارية) مرتبة حسب الأهمية الإحصائية في عمليات التدقيق، وأن هناك معوقات ذات دلالة إحصائية للرقابة الإلكترونية وجاءت أبعاد الرقابة الإلكترونية بدرجة عالية (الرقابة المالية، الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية) مرتبة حسب الأهمية الإحصائية ومعوقات تطبيق الرقابة الإلكترونية لجميع المجالات بدرجة متوسطة، ومن أهم معوقات تطبيق الرقابة الإلكترونية هو تخوف الجامعات من الإفصاح على البيانات المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق الرقابة الإلكترونية لجميع مجالاتها في الجامعات الرسمية وإزالة المعوقات التي تعترض تطبيقها.

**الكلمات الدالة:** الرقابة الإلكترونية، المحاسبية، المالية، الإدارية، معوقات الرقابة الإلكترونية، ديوان المحاسبة، الجامعات الرسمية، الأردن.

### المقدمة.

في الآونة الأخيرة وبناءً على التطورات التكنولوجية التي تحدث أصبح أمر الامتثال لمواكبة هذه التطورات ضرورياً وخاصة مع توجه العالم إلى التجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد في ظل الحجر المنزلي لمكافحة الأوبئة المنتشرة في وقتنا الحالي، ولكون الأردن ليس منعزلاً عن العالم، ويعكس ذلك فإن الأردن من الدول الرائدة في الشرق الأوسط باستخدام التكنولوجيا في الكثير من

العلوم وأبرزها استخدام الطرق الإلكترونية بدلاً من الطرق التقليدية التي جاءت لتسهيل عملية سير العمليات، حيث شهدت العملية الرقابية بالانتقال إلى الرقابة الإلكترونية من خلال التوجه إلى استخدام تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة لممارسة النشاط الرقابي، واستخدام شبكات الحاسب الآلي لربط الوحدات التنظيمية والتنفيذية مع الأجهزة الرقابية لتسهيل الحصول على المعلومات بدقة عالية وبأسرع وقت وبأقل تكلفة، والاطلاع على مواطن الضعف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وتوفير المعلومات للجهات التي تطلبها وتبسيط الأداء وسرعة الإنجاز بما يخدم الأجهزة الرقابية والمستفيدين من مخرجات النظام الرقابي.

إن استخدام تقنية المعلومات بشكل أوسع في مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات التعليمية وذلك لتحقيق أهدافها ونجاحها وتطورها، فالإدارة التقليدية لم تعد قادرة على الاستجابة لمتغيرات العصر ومتطلباته، ولقد بدأت معظم الدول بتطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية عبر مواقع انشأتها خصيصاً لذلك؛ إذ تعتبر الجامعات الرسمية الأردنية من الدوائر العامة والخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة ولديها صناديق استثمارية تحقق إيرادات للجامعات تخضع أيضاً للتدقيق الخارجي.

لذلك تسعى هذه الدراسة للتعرف على إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات التي تعترض الاستخدام من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

### مشكلة الدراسة.

تحتاج الرقابة الإلكترونية إلى البنية التحتية والتجهيزات والتفاعل الإنساني والتخطيط المسبق للنشاطات المختلفة وتوحيد الإجراءات المتبعة في الرقابة الإلكترونية ومهارات استخدام الحاسب الإلكتروني من قبل المستخدم لتحقيق متطلبات الرقابة والأهداف المرسومة، فالكثير من المعتقدات تعتبر الرقابة هي متابعة دخول الموظفين وخروجهم من مؤسساتهم بإحدى الأساليب الرقابية عن طريق المسؤول المباشر حسب الهيكل التنظيمي والرقابي في المؤسسة أو عن طريق بطاقة الدوام وما شابه ذلك، لكن الأمر غير ذلك. حيث إن الاتجاه نحو تطبيق أساليب الرقابة الإلكترونية بأنواعها كونها تقوم بإدارة ومتابعة الإدارات المختلفة كأنها وحده مركزية في مؤسسات الدولة ومنها التعليمية

يوفر المعلومات والبيانات التي تحتاجها الجامعات الرسمية الأردنية في اتخاذ القرارات وربطها مع بعضها، مما يؤدي إلى تقليل النفقات في متابعة عمليات الإدارة المختلفة والوقت والجهد، وأنّ توفير تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي وكفؤ يساهم في تكوين ثقة العاملين بذلك مما يساهم في حل العديد من المشكلات لتجنب الوقوع في الانحرافات من قبل الأشخاص داخل العمل، والقيام بعملية المعالجة لضمان عدم تكرارها في المستقبل.

وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الاسئلة التالية:

**السؤال الرئيسي الأول: هل يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية وجهة**

**نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني**

ويتفرع منه السؤالين التاليين:

- 1- هل يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟
- 2- هل يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟
- 3- هل يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟

**السؤال الرئيسي الثاني: هل هناك معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية**

**الأردنية وجهة نظر مدققي الديوان المحاسبي الأردني؟**

### **أهداف الدراسة.**

تهدف الدراسة لمعرفة إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية والمعوقات

التي تعترض الاستخدام - من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني

وينبثق عنها الأهداف الفرعية التي تتمثل في ما يلي:

- 1- معرفة إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

- 2- معرفة إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
- 3- معرفة إمكانية استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
- 4- التعرف على المعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

### أهمية الدراسة.

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الرقابة الإلكترونية والنتائج التي قد تكون مساهمة في رفع كفاءة أداء الأجهزة الرقابية في الجامعات الرسمية الأردنية وتحقيق سرعة الإنجاز وخفض التكاليف ودقة النتائج التي ستفرزها من خلال نظام الرقابة الإلكترونية متكامل.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف على أهم المتغيرات للرقابة الإلكترونية التي تحقق لديوان المحاسبة الفاعلية في الرقابة على الجامعات الرسمية، بهدف تعزيزها، وأهمية عمليات الرقابة الإلكترونية وبالذات على الرقابة المالية، لأنها محور عمل ديوان المحاسبة، باعتبارها وسيلة لضمان حسن استخدام الأموال العامة في الجامعات الرسمية. و تشخيصها لمواطن القوة، لتعزيزها، ولمواطن الضعف لتلافيها، وذلك من خلال رقابة ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية. و بيان قدرة ديوان المحاسبة على توفير الرقابة الإلكترونية الوقائية التي تحد من تكرار المخالفات أو زيادتها مع مرور الزمن من خلال المصفوفة الرقابية الصفرية، والمتمثلة بفاعلية رقابة مدققي ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية.

### فرضيات الدراسة.

للإجابة على أسئلة مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

**الفرضية الرئيسية الأولى H01:** لا يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

وينتفع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى H01-1:** لا يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
  - **الفرضية الفرعية الثانية H02-1:** لا يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
  - **الفرضية الفرعية الثانية H03-1:** لا يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.
- الفرضية الرئيسية الثانية H02:** لا توجد معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.

## الأدب النظري والدراسات السابقة.

### الأدب النظري.

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد معاني المتغيرات المستخدمة فيها وهي كما يلي:

- **الرقابة:** تعرف الرقابة بأنها الوظيفة التي يتم من خلالها متابعة وضبط كافة أنشطة المنظمة بهدف التأكد من أن الأداء الفعلي مطابق لمعيار الأداء المطلوب او المخطط له، أي أن الرقابة هي الوسيلة التي تسمح للإدارة بالتأكد من تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له. (بوشوارب، 2015).
- **الرقابة الإلكترونية:** هي منهج متكامل لأتمتة الأعمال الرقابية لغايات تدفق العمليات المالية إلكترونياً وتوثيقها وفق تطبيقات إلكترونية ممنهجة، وتعني القدرة على استخدام الحاسوب للتأكد من صحة أداء الأعمال والأنشطة المختلفة، وفقاً للخطة والبرامج المحددة مسبقاً، بما يكفل تحقيق أهداف المؤسسة بأعلى كفاءة اقتصادية ممكنة (هذال، 2016).

لقد مر تعريف الرقابة بعدة مفاهيم خلال القرن العشرين، حيث كانت الرقابة تركز بشكل رئيس على حماية الأصول النقدية من السرقة والضياع، إلى ان اصبحت تشمل الوسائل الكفيلة التي تضمن

دقة البيانات المالية وصحتها، إلى أن تطور المفهوم ليشمل جميع أشكال الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي (Mendes et al., 2014، p: 24).

هنالك تقسيمات متعددة للرقابة الإلكترونية، من حيث الجهة التي تتولى عملية الرقابة والمجال الذي تنصب عليه والتوقيت الذي تتم فيه، وتاليا شرحا لهذه الأنواع الثلاثة: (عباس، 2009، ص181-184)

#### أولاً: الرقابة الإلكترونية حسب الزمن الذي تمارس به:

- يقسم هذا النوع إلى رقابة إلكترونية سابقة ومتزامنة ولاحقة: (عباس، 2009، ص182)
- الرقابة الإلكترونية السابقة: ويسمى هذا النوع بالرقابة الإلكترونية الأولية أو المبدئية أو الوقائية أو المانعة وهدفها منع وقوع المخالفات والخطأ.
  - الرقابة الإلكترونية المتزامنة: ويسمى هذا النوع بالرقابة الإلكترونية الجارية توصف بالغيرلة لكونها توصف بنقاط تفتيش للتأكد من استمرار العملية والمرافقة لعملية التنفيذ والمسايرة لها أولاً بأول.
  - الرقابة الإلكترونية اللاحقة: ويسمى هذا النوع بالرقابة الإلكترونية الكاشفة عن المخالفات التي وقعت بالفعل وتتم بعد الانتهاء من العمل وإتمام عملية التنفيذ للتأكد من مطابقتها لما هو مخطط، وبالتالي تتيح إمكانية معرفة التجاوزات ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.

#### ثانياً: الرقابة الإلكترونية حسب الطريقة التي يتم بها التنفيذ:

- وتقسم إلى مباشرة وغير مباشرة (الشيخ وآخرون، 2009، ص 257)
- الرقابة الإلكترونية المباشرة: ويتضمن هذا النوع من الرقابة الإلكترونية المقابلات الشخصية التي تكون وجهاً لوجه للقيام بتوجيه العمليات، أو تتم من خلال زيارات يقوم بها المدبرون أو رؤساء الأقسام من أجل التعرف على المشكلات والعمل على إيجاد الحلول لها وبيان التحديات التي تواجه عملية التنفيذ في أقسام المؤسسة المختلفة.

- الرقابة الإلكترونية غير المباشرة: ويتم وفق هذا النوع من الرقابة الإلكترونية استخدام التقارير والإحصاءات والأشكال المكتوبة لإتمام الرقابة على العمليات مثل الميزانية أو التقارير الإلكترونية الدورية الشهرية التي ترسل إلى المديرين ورؤساء الأقسام.
- الرقابة المحاسبية الإلكترونية: وهي الرقابة التي تهدف إلى التأكد من سلامة الوضع المالي وتتعلق برقابة الأداء المالي، وتهدف إلى المحافظة على الأموال وتسعى إلى رفع كفاءة استخدام الأموال وتحقيق درجة من الفاعلية لتحقيق الأهداف المالية المخطط لها وذلك من خلال استخدام الأنظمة المحاسبية التكنولوجية (سماره، 2015)، و من خلال الاستعانة ببعض المقاييس المالية مثل العائد على الأصول والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية. وتقسم الرقابة المحاسبية الإلكترونية من حيث الجهة التي تتولى عملية الرقابة إلى رقابة إلكترونية داخلية ورقابة إلكترونية خارجية:
- الرقابة الإلكترونية الداخلية: وهذا النوع من الرقابة الإلكترونية يهتم بتحقيق الأهداف المحاسبية، وهي عملية تمارسها الإدارة في كافة المستويات بشكل مستمر، وذلك من أجل التعرف على مستوى أداء العاملين ومعرفة مستويات الإنجاز، والتأكد أيضاً من حسن سير عملية تنفيذ العمل وفقاً للسياسات المحددة في الخطة (عباس، 2009، ص183).
- الرقابة الإلكترونية الخارجية: وهذا النوع من الرقابة الإلكترونية تمارسه السلطة التشريعية التي يخضع لها أجهزة رقابة متخصصة تتبع السلطة التشريعية، مثل الرقابة التي تمارسها دواوين المحاسبة، والرقابة التي تمارسها الجهات القضائية عندما تنظر في الشكاوي الواردة بحق الموظفين (الشيخ وآخرون، 2009، ص257).
- الرقابة الإدارية الإلكترونية: هي ممارسة العملية الرقابية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة، مما يتيح لمتخذي القرار القدرة على رصد الانحرافات بأقل جهد ووقت ممكن ونتائج عالية الدقة، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير تعزز الجانب الرقابي في الأنظمة العامة في المؤسسة (العراشي، 2015).

وقد قسم (أمين، 2019) المعوقات إلى ما يلي:

- **المعوقات المحاسبية:** هي المعوقات المرتبطة بالنواحي المالية من حيث تحديد النفقات والمصروفات لشراء وصيانة الأجهزة والمعدات التقنية، وتحديد ميزانية خاصة بالموارد البشرية.
- **المعوقات الإدارية:** هي المعوقات المتعلقة بالجوانب الإدارية من حيث الوظائف والسياسات والمبادئ ورسم الخطط وتحديد الأهداف وتنفيذها والهياكل التنظيمية وأساليب العمل بها.
- **المعوقات البشرية:** هي تلك المعوقات السلبية المتعلقة بالعاملين في الأجهزة الإدارية عند استخدامهم لتطبيقات الرقابة الإلكترونية.
- **المعوقات التقنية:** هي جميع الأجهزة والأدوات والمعدات التقنية اللازمة للدخول في البيئة الإلكترونية وتشمل تقنيات الحاسب الآلي والبرمجيات والنظم المختلفة وشبكات الاتصالات الإلكترونية ومن هذه المعوقات تقادم أجهزة الحاسب الآلي في القطاعات الحكومية.
- **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** هي تلك المعوقات التي تتمثل في مقاومة الجهات الإدارية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة وعدم رغبتها في تغيير الأوضاع التي اعتادت عليها (الجمود الإداري) حيث إنها لا تقبل التغيير في الطرق والأساليب الرقابية والنظم الإنتاجية واللوائح والقوانين والتعليمات، والتي تعتبر غايات في حد ذاتها.
- **المعوقات الخاصة بالعاملين بنظم المعلومات:** هي المعوقات التي تتمثل بارتفاع مستوى خبرة العاملين في مجال التشغيل الإلكتروني للبيانات والمتمثل في قدرتهم على الوصول غير المصرح به للنظام من خلال نقاط الضعف الموجودة بنظام الرقابة الداخلية، ومن ثم ارتكاب جرائم الحاسبات التي عادة ما يصعب اكتشافها.

### **الدراسات السابقة.**

#### **الدراسات باللغة العربية**

- العمري (2012) بعنوان بناء نموذج لقياس أثر أدلة الإثبات الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية على تحسين أداء المدقق الخارجي

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج لقياس أثر استخدام أدلة الإثبات الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية على تحسين أداء المدقق الخارجي، ولقياس متغيرات الدراسة تم تطوير إستبيان، وزعت على مجتمع الدراسة المكون من 240 مدققاً، وتم توزيع 200 استبانة استرد منها 186 استبانة صالحة وقابلة للتحليل الإحصائي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأدلة الإثبات الإلكترونية (أداء المدقق الخارجي). وتوصل الباحث إلى أن هناك ارتباطاً قوياً وذا دلالة إحصائية بين أدلة الإثبات الإلكترونية وأداء المدقق الخارجي. هذه الدراسة توصيات توجه اهتمام الباحثين حول تطبيق مبادئ خدمات الثقة والموضوعية، سواء من قبل إدارة المنشأة أو مكاتب التدقيق حيث إن لها تأثيراً قوياً على تحسين أداء المدقق الخارجي حسب أنموذج الدراسة المقترح. وتوصي الباحثة بضرورة تفعيل وتطوير القوانين المهنية لتواكب التطورات الحديثة في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. بحيث تتوفر شروط قانونية في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، حيث يستطيع الاعتماد عليها في تكوين رأيه الفني المحايد. توصي الباحثة بتطوير مقررات الدراسة في الجامعات والكليات والمدارس وكافة دور التعليم المعنية بالمحاسبة والتدقيق بالمعرفة عن نظم الحاسبات الإلكترونية لتحقيق التأهيل العلمي والعملية للمدقق الخارجي.

– دراسة بني خالد وحتاملة (2013)، بعنوان: "الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية".

هدفت الدراسة التعرف إلى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في الجامعات الرسمية الأردنية، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (224) موظفاً من موظفي الدائرة المالية ومدققي ديوان المحاسبة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للدور الرقابي (نمط الرقابة، وفحص أنظمة وإجراءات العمل الرقابي، ومعايير العمل الرقابي، وهيكلية العمل الرقابي، وضغوطات العمل الرقابي، والمبادئ الأخلاقية للعمل الرقابي) في فاعلية رقابة ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية الأردنية، حيث جاء متغير فحص أنظمة إجراءات العمل الرقابي في المرتبة الأولى من حيث التأثير على المتغير التابع (فاعلية رقابة ديوان المحاسبة)، وتلاه متغير المبادئ الأخلاقية للعمل الرقابي، ثم متغير ضغوطات العمل الرقابي، ثم متغير نمط الرقابة، وتلاه متغير معايير العمل

الرقابي، وأخيراً جاء متغير هيكلية العمل الرقابي. وأوصت الدراسة بضرورة قيام ديوان المحاسبة بالتوجه نحو ممارسة الرقابة المسبقة في الجامعات الرسمية.

– دراسة العرايشي (2015)، بعنوان: واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني – قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية (الشق المدني) في قطاع غزة، وذلك من خلال دراسة أربعة معايير تساعد في الكشف عن مستوى فعالية الرقابة الإدارية الإلكترونية: حجم الإنجاز، صحة المدخلات، ودقة العمليات، وسلامة ووضوح المخرجات الناتجة من الأنظمة المحوسبة، بالإضافة إلى بعض المقترحات لتطوير نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة البالغ عدده (183)، حيث صممت استبانتين لهذا الغرض، استبانة أولى وزعت على جميع العاملين في وزارة الداخلية الشق المدني من ذوي المناصب الإشرافية (مدير عام، نائب مدير عام، مدير دائرة، نائب مدير دائرة، رئيس قسم) وعددها (170) استبانة، بنسبة استرداد (95%)، والثانية شملت مطوري النظم المحوسبة العاملين في الإدارة العامة للحاسوب ونظم المعلومات في وزارة الداخلية الشق المدني وعددهم (13) مطوراً، بنسبة استرداد (100%). وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية يتمتع بالكفاءة والفعالية بدرجة متوسطة، وتوفير متطلبات تطبيق الرقابة الإلكترونية يحتاج إلى مزيد من الدعم المالي لتلبية الاحتياجات المادية والتدريبية.

– دراسة الجبوري (2015). بعنوان مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الأردنية، فقد ركز الباحث على بيان مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في كل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب لجنة المنظمات (COSO)

The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission

والتي تشمل، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، المراقبة (ولقياس متغيرات وأهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم تصميم استبانة وتوزيعها على البنوك التجارية الأردنية البالغ عددها (13) بنكاً في العاصمة الأردنية عمان، وتتكون أفراد عينة الدراسة من المدققين الداخليين العاملين وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (95) استبانة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأساليب الإحصائية، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار OneSample T-Test.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فاعلية لاستخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية في كل المكونات وبدرجات متفاوتة وكان استخدام التدقيق الإلكتروني في عملية المراقبة أكثر هذه العناصر فاعلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية. وأوصت الدراسة على ضرورة تعزيز استخدام التدقيق الإلكتروني في البنوك التجارية الأردنية وضرورة إجراء عملية تقييم للمخاطر من فترة إلى أخرى من أجل اكتشاف الأخطاء قبل حدوثها ومعالجتها والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على نظام الرقابة الداخلية.

#### – دراسة الشاويش (2015)، بعنوان: أثر الرقابة الداخلية الإلكترونية على تحسين وظائف الموازنة العامة

هدفت هذه الدراسة لبيان أثر الرقابة الداخلية الإلكترونية على تحسين وظائف الموازنة العامة في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من مدقي ديوان المحاسبة في وزارة المالية، وأجهزة الرقابة الداخلية ودائرة الموازنة العامة، ولقياس متغيرات الدراسة وأهدافها والإجابة على أسئلة الدراسة تم تطوير استبانة لجمع البيانات اللازمة حيث بلغ عدد المستجيبين 60 فرداً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية الإلكترونية بأبعادها البيئية الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات وتوصيلها، المراقبة على تحسين وظائف الموازنة العامة في الأردن، على الرغم من وجود تأثير لبعض أبعاد المتغير المستقل على أبعاد المتغير التابع. وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

وقدمت الدراسة عدة توصيات من أهمها: ضرورة العمل على تطوير مكونات الرقابة الداخلية الإلكترونية في القطاع العام، والعمل على استقلاليتها عن الجهات التنفيذية، كذلك التركيز على البيئة الرقابية والربط الإلكتروني لأنشطة الرقابة الداخلية مع نظم الموازنة العامة.

– دراسة غانم، (2016). بعنوان: أثر استخدام البرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام البرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن، وتسهم الدراسة في بيان دور البرامج الإلكترونية في التدقيق ومعرفة أهمية البرامج الإلكترونية في الحد من الأخطاء المحاسبية للمدقق وتوفير الوقت على المدقق؛ بهدف الوصول إلى نتائج حول أثر البرامج الإلكترونية على عمل المدقق. ولقياس متغيرات الدراسة وأهدافها والإجابة على تساؤلاتها صمم الباحث استبانة وزعت على المدققين الذين يعملون في مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى في الأردن، وتكونت وحدة المعاينة من مدققا، تم توزيع الاستبانات بطريقة المسح الشامل، وقد تم استعادة 170 استبانة وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحلي 163 استبانة. أظهرت النتائج من هذه الدراسة وجود أثر للبرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن، كما أنها تساهم بالرقابة الداخلية. وبينت النتائج وجود أثر للبرامج الإلكترونية على عمل المدقق تجاه تقييم المخاطر في مكاتب التدقيق.

– دراسة هذال (2016)، بعنوان: تقييم الإجراءات الرقابية الإلكترونية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الكويتي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الإجراءات الرقابية الإلكترونية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الكويتي، وتكون مجتمع الدراسة من ملتقى الحسابات العاملين في ديوان المحاسبة في دولة الكويت، وبلغ عددهم (106) مدققين، وقد بلغ المجموع الكلي للاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (81) استبانة تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي يتبع فيها الأسلوب الوصفي التحليلي، واعتمد على نوعين من مصادر المعلومات والبيانات الثانوية والأولية، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والتكرار والنسب المئوية والانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي واختبار (T) وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن رقابة ديوان المحاسبة الإلكترونية في دولة الكويت تحقق إجراءات الرقابة التعليمية، وإجراءات لغاية الوصول إلى الأجهزة وإجراءات الرقابة على التوثيق، وإجراءات أمن المعلومات، وإجراءات الرقابة على المدخلات والمعالجات

والمخرجات، كذلك تبين أنه تتوفر الكفاءات اللازمة من الموظفين لتحقيق فاعلية الرقابة الإلكترونية في الديوان، وتم صياغة عدد من التوصيات من أهمها: التأكيد على أهمية وجود ضوابط وإجراءات لتحديد دخول الأشخاص المصرح لهم لاستخدام أجهزة الحاسب الإلكتروني وبرمجيات النظام وضبط عمليات الدخول غير المسموح به للمعلومات والبيانات. وضرورة إجراء تغييرات لمواقع عمل الأفراد وموظفي إدارة نظم المعلومات بشكل دوري ومستمر، وأن يتم منع موظفي هذه الإدارة من إصدار الأوامر لتغيير الملفات والبرامج.

– دراسة كطافة (2019)، بعنوان: الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة وأثرها في مواجهة الفساد المالي والإداري في العراق: دراسة قانونية في التحديات والحلول في ضوء تجارب بعض البلدان. هدفت الدراسة لتوضيح أهمية لجوء الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في مواجهة الفساد الإداري، والمالي في العراق وتشير الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة أو الحكومة الإلكترونية (e - government) إلى استخدام الحكومة للتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات للعمل بشكل أكثر فعالية في إدارة المرافق العامة، وضمان تقديم خدمات أفضل للجمهور، فالتخطيط السليم للإدارة الإلكترونية للمرافق العامة يمكن أن يسهم في إعادة بناء ثقة المواطنين في الحكومة من خلال تمكينهم في المشاركة بتطوير الحكم الجيد، والرقابة على أداء الحكومة جنباً إلى جنب مع الأجهزة الرقابية المتخصصة في محاربة الفساد. ومن ثم فإن هذه الدراسة ناقشت مفهوم الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، وأهميتها في مجال محاربة الفساد بالإشارة إلى تجارب بعض الدول في استخدام هذا الأسلوب الإداري الحديث في استراتيجية محاربة الفساد، وأثبتت نجاحاً في انخفاض معدلات الفساد فيها كما في OPEN في كوريا الجنوبية ومشروع Bhoomi في الهند، مع مناقشة التحديات التي تواجه تطبيقه، والحلول الممكنة لوضع الأطر الصحيحة في الاستفادة من هذه التجربة في إدارة المؤسسات الحكومية في سبيل مواجهة الفساد الإداري، والمالي.

وجاءت نتائج الدراسة أهمها: يتطلب تنفيذ نظام الإدارة الإلكترونية وضع برنامج متكامل للاستخدام الصحيح لكل ما هو ضروري لهذا التحول مع تدريب أكبر عدد من العاملين على تكنولوجيا المعلومات التكوين قاعدة رصينة من الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع هذه التطورات. وأوصت الدراسة بأن مشروع الإدارة الإلكترونية كما هو معلوم يعدُّ من المشاريع الضخمة، التي تحتاج إلى أموال طائلة ولكي نضمن له الاستمرار، والنجاح، وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين مستوى البنية

التحتية، وتوفير الأجهزة، والأدوات اللازمة، والبرامج الإلكترونية، وتحديثها من وقت لآخر، وتدريب العناصر البشرية باستمرار وكل هذا يؤكد الحاجة للمقترح الأول بضرورة سن قانون يتعلق بتبني الإدارة الإلكترونية.

#### الدراسات باللغة الأجنبية:

– دراسة (Fusi and Feeney (2018 بعنوان: **Electronic Monitoring in Public Organizations: Evidence From US Local Governments**, "الرقابة الإلكترونية

في المنظمات العامة: أدلة من الحكومات المحلية الأمريكية"

هدفت هذه الدراسة لتوضيح استخدام التكنولوجيا في مكان العمل على توسيع القدرة على مراقبة الموظفين من خلال أنشطة مثل تتبع موقع الويب، ومسح البريد الإلكتروني، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي. المراقبة هي جانب أساسي من العلاقة بين المنظمات والموظفين وأصحاب المصلحة ويمكن أن تؤثر على تصورات الخصوصية والاستقلالية والثقة في مكان العمل. ومع ذلك، لا يتم التحقيق في الرصد الإلكتروني كثيراً في أبحاث الإدارة العامة ولدينا الحد الأدنى من المعرفة حول العوامل التي تدفع المديرين العاميين إلى اعتماد المراقبة الإلكترونية. بالتركيز على بلديات الولايات المتحدة الصغيرة والمتوسطة الحجم، نحقق في أنواع المراقبة الإلكترونية وكيف تشكل العوامل التنظيمية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية كثافة المراقبة الإلكترونية. نختبر فرضياتنا مع بيانات من 2014 مسح وطني 2500 مدير محلي وبيانات ترميز مواقع الويب وبيانات تعداد الولايات المتحدة. نجد ذلك المراقبة الإلكترونية، وخاصة مراقبة الأنشطة عبر الإنترنت، هي استجابة للتنظيم المركزية، ومشاركة أصحاب المصلحة الداخليين، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومخاوف التكنولوجيا.

– دراسة (Al-Sharairi et al (2018 بعنوان: **The Impact of The Risks Of The Input of Accounting Information Systems on Managerial Control Accounting Control and Internal Control in Commercial Banks in Jordan**.

## "تأثير مخاطر إدخال نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الأردن"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر إدخال نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية والرقابة الداخلية. تم استخدام الاستبيان للحصول على بيانات الدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من مدققين داخليين في البنوك التجارية. تم استخدام الأساليب الإحصائية مثل: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار كرونباخ ألفا. أهم نتائج الدراسة: أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية على الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والرقابة الداخلية. من أهم التوصيات: الحاجة إلى توثيق جميع بيانات النظام المحاسبي، والحاجة إلى تدريب الموظفين على كيفية الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام.

## – دراسة (Albitar & et al (2020)، بعنوان: *Auditing in Times of Social Distancing: The Effect of COVID-19 on Auditing Quality* - هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير فيروس كورونا على جودة التدقيق أثناء فترة التباعد الاجتماعي

هدفت الدراسة إلى مناقشة تأثير التباعد الاجتماعي لـ Covid-19 على جودة تدقيق الحسابات. استخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي للتأثير المحتمل لأزمة COVID-19 وفقا لخمس اعتبارات رئيسية لجودة التدقيق أثناء الوباء. وتشمل (أتعاب التدقيق، وتقييم الاستمرارية، ومدقق رأس المال البشري، وإجراءات التدقيق ورواتب موظفي التدقيق. النتائج): وهناك من يعتقد أن تفشي COVID-19 لم يكن حتى الآن أزمة مالية، فإن الباحثين يعتقدون أن آثار جائحة COVID-19 ستكون التحدي الأصعب للمدققين وعملائهم منذ 2007-2008 الأزمة المالية العالمية. على وجه التحديد، وترى الدراسة أن التباعد الاجتماعي لـ COVID-19 يمكن أن يؤثر بشكل كبير على رسوم التدقيق، وتقييم الاستمرارية، وتدقيق رأس المال البشري، وإجراءات التدقيق، ورواتب موظفي التدقيق، وجهود التدقيق، والتي يمكن أن تشكل في النهاية تأثيرًا له أهمية على جودة التدقيق. الآثار العملية: نظرًا لتنفيذ استراتيجيات العمل من مكان بعيد وقد يكون المنزل أو المكتب الخاص بالمدقق، وتوصي الدراسة بأن تقوم شركات التدقيق بالاستثمار بشكل أكبر في البرامج الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، و blockchain، وأمن الشبكات، وتطوير وظائف البيانات. يمكن أن

يساعدهم هذا في أن يكونوا أكثر قدرة على التكيف مع العمل من المنزل، والذي من المتوقع في النهاية أن يعزز فعالية ومرونة الاتصال بين المدققين وعملائهم. أيضًا، وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارات أسواق الأوراق المالية والهيئات الحكومية الأخرى بتوفير تسهيلات مؤقتة في متطلبات الامتثال للشركات. من المتوقع أن يساعد هذا الإجراء الشركات التي تطبق استراتيجية العمل عن بعد، والتي يبدو أنها مرتبطة بشكل إيجابي بجودة التدقيق. الأصالة / القيمة: حتى الآن، على حد علمنا، لا توجد دراسة أكاديمية تستكشف التأثير المحتمل لتفشي COVID-19 على جودة التدقيق. لذلك جاءت هذه الدراسة النظرية إلى سد فجوة بحثية مهمة في أدبيات المراجعة. بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام هذه الدراسة البحثية كقاعدة لبناء أداة بحث (على سبيل المثال، استبيان أو مقابلات) لتقديم دليل تجريبي على التأثير المحتمل لـ COVID-19 على جودة التدقيق.

– دراسة López-Laguna et al 2016 بعنوان: **The importance of administrative control in companies of the mexican chamber of construction industry in jalisco: evidence for compliance with the un global compact.** "أهمية الرقابة الإدارية في شركات غرفة صناعة البناء المكسيكية في

خاليسكو: دليل على الامتثال للاتفاق العالمي للأمم المتحدة"

هدفت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الرقابة الإدارية في الشركات CMIC؛ وأنه دليل على الامتثال للمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة؛ حيث إن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في جاليسكو تحتاج حاليًا إلى إثبات لأصحاب المصلحة الممارسات الجيدة التي تكمن فيها كفاءة رقابتها الإدارية. لذلك تم إنشاء اتفاقية تعاون مع نصيحة CMIC-UTJ من UTJAL-CA02. انضمت شركات CMIC 27 إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة من خلال الإجراء المقابل الذي أجرته RSC والأدلة التي تنفذ مبادئها العشرة مع نصيحة UTJAL-CA02 وتعاون الطلاب البقاء. بالإضافة إلى ذلك؛ كان جميع الطلاب مشاريع معيارية، وتم إنشاء أول اتصال بشأن التقدم وصعد إلى الموقع الرسمي للأمم المتحدة. تتمثل المساهمة الرئيسية لهذه الدراسة في أن الشركات

الصغيرة والمتوسطة CMIC قد أظهرت مجموعات مصالحتها في العوارض الإدارية في الرقابة الإدارية، مما يجعل أعمالهم أكثر كفاءة وإنتاجية.

**دراسة (2015) Sultan بعنوان: Evaluating the Effect of Financial Audit - Conducted by State Audit Bureau of Kuwait on Public Institutions.**

"تقييم أثر المراجعة المالية التي أجراها ديوان المحاسبة بدولة الكويت على المؤسسات العامة" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. شمل مجتمع الدراسة جميع المحققين في ديوان المحاسبة الذين يمارسون المهمات الرقابية والتدقيق على أعمال المؤسسات العامة. أما العينة فتكونت من (72) مدققاً يمارسون أعمال الرقابة والتدقيق على المؤسسات المشمولة بالدراسة. واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي، والوصفي التحليلي باستخدام أسلوب العينة للوصول إلى النتائج التي تثبت صحة الفروض. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، وللتشريعات النافذة والمطبقة بديوان المحاسبة، وللأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مدققو الديوان، وللكفاءات الإدارية والفنية القادرة على إنجاز الرقابة، وللدورات التدريبية للمدققين في مجال الرقابة في أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في الكويت. وعلى ضوء النتائج قدم الباحث عدداً من التوصيات أبرزها: توفير وتفعيل الأنظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة، والاهتمام بتنظيم دورات تدريبية للمدققين الذين يتولون مهمة التدقيق على أعمال المؤسسات العامة.

**دراسة (2015) Samukri بعنوان: Influencing effective Internal Control System and Implementing financial accounting information system on the Quality of information system. - التأثير على نظام الرقابة الداخلية الفعال**

وتطبيق نظام معلومات المحاسبة المالية على جودة نظام المعلومات" هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية وأثر تطبيق نظام معلومات المحاسبة المالية على جودة المعلومات المحاسبية ودورها في صنع القرار. استندت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج قائم على تكامل متطلبات كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومتطلبات نظم معلومات المحاسبة المالية؛ من أجل بناء نموذج مقترح لجودة معلومات المحاسبة المالية وأيضاً لربطها مع الخصائص

المحددة للمعلومات المحاسبية لتكون صالحة لاتخاذ القرار من قبل أصحاب المصلحة. أهم النتائج: الدراسات النظرية هي حجر الزاوية في بناء أي نظرية متوقعة، وتكامل الرقابة الداخلية مع التنفيذ الفعلي لأنظمة معلومات نظم المحاسبة له دور رئيسي في الحصول على المعلومات المحاسبية له قيمة تنبؤية ويساعد على زيادة موثوقية ومصداقية تلك المعلومات. الأكثر أهمية التوصيات هي: الحاجة إلى مشاركة أصحاب المصلحة في أي منظمة في تحديد خصائص المعلومات المحاسبية لتكون مناسبة لهم لاتخاذ قراراتهم. خصائص المعلومات المحاسبية هي الأساس عند تحديد استخدام المعلومات المحاسبية، سواء المستثمرين الحاليين أو المستقبلين.

– دراسة Bierstaker et al 2013 بعنوان: **The Impact of Information Technology on the Control Process: An Assessment of the State of the Art and Implications for the Future.** "أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية

الرقابة: تقييم لحالة الفن وتداعياته على المستقبل"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية الرقابة، تم جمع المعلومات عن طريق إجراء مقابلات مع المراقبين في أربع من أكبر خمس شركات المحاسبة في العالم، هذه الشركات لها موارد كبيرة حيث يمكن الإفادة منها في عملية البرمجة، وأعد شخص يعمل في أكبر شركات المحاسبة الدولية دورة تدريبية ثم دمجت هذه البيانات مع بعضها لتقييم تأثير التكنولوجيا على عملية الرقابة، وقد خلصت إلى عدد من النتائج منها أن التحول من الأنظمة الورقية إلى عملية الرقابة المتقدمة أدى إلى استكمال تطبيق معظم إجراءات عملية الرقابة، وأن التكنولوجيا لها تأثير كبير على كل مرحلة من مراحل عملية الرقابة، وتسمح برقابة جميع البيانات وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق مكاسب هائلة في كفاءة وفعالية عملية الرقابية.

**دراسة (2011) Al Sharairi بعنوان: The Reality and Constraints of Using Analytical Procedures in the Control of Public Fund: Jordanian Audit Bureau.**

هدفت الدراسة إلى بيان واقع ومعوقات استخدام الإجراءات التحليلية في الرقابة على المال العام، حيث تم تطبيق الدراسة على (280) من العاملين في ديوان المحاسبة في الأردن، وتم استخدام الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن مدققي ديوان المحاسبة يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية بدرجة متوسطة، وأسلوب المقارنات بدرجة كبيرة، وأساليب المراجعة التحليلية المتقدمة بدرجة متدنية، كونها بحاجة إلى مهارات إحصائية تحليلية، وأنَّ هناك عدة معوقات تحد من استخدام الأساليب التحليلية في الديوان من أهمها: عدم وجود معايير وأدلة تتعلق بالإجراءات التحليلية صادرة عن الإنتوساي والديوان، وعند وفر المهارات في مجال الأساليب التحليلية. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المدققين العاملين في ديوان المحاسبة على مهارات الأساليب التحليلية.

**مجتمع الدراسة.**

تكون مجتمع الدراسة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني الذين يمارسون أعمال الرقابة في الجامعات الرسمية وعددهم (40) مدققاً، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل حيث تم توزيع (40) استبانة استرد منها (34) استبانة بنسبة استرداد بلغت 85%.

**وصف الخصائص الشخصية للأفراد المجيبين عن أسئلة الدراسة:**

فيما يأتي عرض وتحليل للنتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، والخبرة، والتدريب، والجامعة والتي تم استخلاصها من المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة.

(1) الجدول

وصف الخصائص الشخصية للأفراد المجيبين عن أسئلة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	المتغير	
67.6%	23	ذكر	الجنس
32.4%	11	أنثى	
<b>100%</b>	<b>34</b>	<b>Total</b>	
8.8%	3	أقل من 5 سنوات	الخبرة
5.9%	2	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	
85.3%	29	من 10 سنوات فأكثر	
<b>100%</b>	<b>34</b>	<b>Total</b>	
61.8%	21	لا	التدريب
38.2%	13	نعم	
<b>100%</b>	<b>34</b>	<b>Total</b>	
14.706%	5	جامعة العلوم والتكنولوجيا	الجامعة
14.706%	5	جامعة اليرموك	
8.824%	3	جامعة مؤتة	
8.824%	3	جامعة آل البيت	
11.765%	4	الجامعة الهاشمية	
8.824%	3	الجامعة الأردنية	
11.765%	4	جامعة البلقاء التطبيقية	
8.824%	3	جامعة الطفيلة	
5.882%	2	الجامعة الألمانية	
5.882%	2	جامعة الحسين التقنية	
<b>100%</b>	<b>34</b>	<b>Total</b>	

يتضح من الجدول (1) أن أغلب عينة الدراسة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (67.6%)، في حين بلغت نسبة الإناث (32.4%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعكس طبيعة المهنة أو الوظيفة. وأن أغلب أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الكافية؛ حيث جاءت نسبة العاملين الذين تتراوح خبرتهم من "من 10 سنوات فأكثر" (85.3%)، وهي أعلى من النسب المئوية لسنوات الخبرة الأخرى لأفراد عينة الدراسة من مدققي ديوان المحاسبة الأردني والتي كانت للفئة العمرية (أقل من 5 سنوات) بنسبة (8.8%)، ثم الفئة (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بنسبة (5.9%)، ويدل ذلك على وجود تناسق بين العمر والخبرة لدى أفراد عينة الدراسة. أما بالنسبة للتدريب، فيتبين أن مدققي ديوان المحاسبة الأردني لم يشاركوا في دورات حيث بلغت نسبتهم (61.8%)، في حين أن الذين شاركوا في دورات كانت نسبتهم (38.2%).

**صدق الأداة:** لغرض تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من الصدق الظاهري (Face Validity) تم تطوير أداة الدراسة بالاستناد إلى الأدبيات السابقة، بالإضافة إلى الاستعانة بمجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة العلمية في مجال المحاسبة الرقابة والتدقيق؛ حيث تم تعديل فقرات أداة الدراسة لتناسب هدف الدراسة؛ إذ تألفت أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها النهائية من (37) فقرة مقسمة على أربعة محاور رئيسية (استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية، استخدام الرقابة المالية الإلكترونية، الرقابة الإدارية الإلكترونية، المعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية)

**ثبات الأداة:** تم استخدام معامل الثبات (كرونباخ ألفا) (Cronbach's Alpha)، وذلك للتحقق من التجانس أو الاتساق الداخلي لأداة الدراسة والتأكد من ثباتها، حيث يجب تكون قيمة اختبار كرونباخ ألفا مقبولة إذا كانت أعلى من 70% وأكثر من 80% تعد جيدة (Uma Sekaran and Roger Bougie، 2016). وللتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي والظاهرة في الجدول رقم (2)، حيث تراوحت القيم ما بين (0.844 – 0.909) في حين بلغ معامل الأداء

ككل (0.934) وهو أعلى من (70%) أي إشارة إلى أن فقرات الاستبانة ككل كان بينها اتساق داخلي، مما يؤكد الاعتماد على الاستبانة في اختبار الفرضيات.

### جدول (2)

#### معامل ألفا لأداة الدراسة (تحليل الثبات)

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا
1	استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية	10	0.869
2	استخدام الرقابة المالية الإلكترونية	8	0.844
3	استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية	8	0.909
4	معوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية	11	0.858
5	الاستبانة ككل	37	0.934

### تحليل البيانات المتعلقة بمجالات الدراسة

ولغرض وصف إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية، حيث قام الباحثان باستخراج الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وتوضح الجداول التالية ذلك:

### الجدول (3)

#### المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة باستخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في حماية الأصول النقدية من السرقة	3.8824	0.913	3	مرتفعة
2	إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في زيادة حماية الأصول النقدية من الضياع إلكترونياً	3.9706	0.834	2	مرتفعة

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
3	يمكن ان تكون هناك وسائل محاسبية إلكترونية تكلف دقة البيانات المالية وصحتها	3.5882	0.783	7	متوسطة
4	تمكن الرقابة المحاسبية الإلكترونية إجراء العمليات الرقابية وبالوقت المناسبة (الموقوتة)	4.2353	0.654	1	مرتفعة
5	بالإمكان أن تكون الرقابة المحاسبية على أعداد الحسابات الختامية إلكترونياً	3.8824	0.769	3	مرتفعة
6	بالإمكان ان تكون الرقابة المحاسبية على أعداد الموازنة عند تحضيرها إلكترونياً	3.8824	0.946	3	مرتفعة
7	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعة الخاضعة لكم الرقابة على المعلومات المتعلقة بالافتراضات المالية المستقبلية	3.2647	0.994	10	متوسطة
8	بالإمكان الرقابة المحاسبية الإلكترونية على صحة قيم الموجودات المستخدمة بالجامعة.	3.5588	0.860	8	متوسطة
9	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على شراء أسهم من شركات مساهمة لصالح صناديق الاستثمار في الجامعة	3.5588	0.927	8	متوسطة
10	بإمكان الرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على توصيات لجان العطاءات فيما يخص الشؤون المالية والمحاسبية.	3.6176	1.045	6	متوسطة
	المتوسط العام (استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية)	3.7441		مرتفعة	

يبين الجدول (3) أن درجة قياس إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.2647 - 4.2353) فقد احتلت الفقرات "تمكن الرقابة المحاسبية الإلكترونية إجراء العمليات الرقابية وبالوقت المناسبة (الموقوتة)" و "إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في زيادة حماية الأصول النقدية من الضياع إلكترونياً" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (4.2353)، (3.9706) على التوالي وهم أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرات "إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية تسهم في حماية الأصول النقدية من السرقة" و "بالإمكان ان تكون الرقابة المحاسبية على أعداد الحسابات الختامية إلكترونياً" و "بالإمكان ان تكون الرقابة المحاسبية على إعداد الموازنة عند تحضيرها إلكترونياً" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي

(3.8824)، وجاءت الفقرة "يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعة الخاضعة لكم الرقابة على المعلومات المتعلقة بالافتراضات المالية المستقبلية" في المرتبة الأخيرة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.2647). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (3.7441).

#### الجدول (4)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة باستخدام الرقابة المالية الإلكترونية

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على تزويد الجهات المستفيدة (الوزارة المعنية، مجلس النواب) بالتقارير الدورية	3.7941	0.880	4	مرتفعة
2	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية أن تساهم في منع وقوع الأخطاء والمخالفات المالية وسرعة اكتشافها	3.8824	0.640	3	مرتفعة
3	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية تطبيق الرقابة الجارية التي تتصف باكتشاف الأخطاء المرحلية والمتزامنة مع عملية التنفيذ	3.9118	0.753	2	مرتفعة
4	تمكن الرقابة المحاسبية الإلكترونية إمكانية مساءلة القانونية بحق المخالفين	3.6471	0.950	7	متوسطة
5	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية التأكد من سلامة الوضع المالي المتعلق برقابة الأداء المالي في الجامعة	3.6765	0.945	6	مرتفعة
6	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على كفاءة استخدام الأموال	3.7059	0.836	5	مرتفعة
7	يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على تحقيق جودة الأهداف المالية المخطط لها	3.5882	0.743	8	متوسطة
8	يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية بالرقابة على نظام الرواتب والمكافآت والمياومات والمنح وتمويل المؤتمرات.... الخ	4.0294	0.834	1	مرتفعة
	المتوسط العام (استخدام الرقابة المالية الإلكترونية)	3.7824			مرتفعة

يبين الجدول (4) أن درجة قياس إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.5882 - 4.0294) فقد احتلت الفقرات "يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية بالرقابة على نظام الرواتب والمكافآت والمياومات والمنح وتمويل المؤتمرات ... الخ" و"يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية تطبيق الرقابة الجارية التي تتصف باكتشاف الأخطاء المرحلية والمتزامنة مع عملية التنفيذ" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (4.0294)، (3.9118) على التوالي وهم أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة "يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية أن تساهم في منع وقوع الأخطاء والمخالفات المالية وسرعة اكتشافها" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (3.8824)، وجاءت الفقرة "يمكن للرقابة المحاسبية الإلكترونية الرقابة على تحقيق جودة الأهداف المالية المخطط لها" في المرتبة الأخيرة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.5882). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (3.7824).

#### الجدول (5)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة باستخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على مستوى أداء العاملين ومعرفة مستويات الإنجاز	3.7941	0.808	4	مرتفعة
2	يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة اتخاذ القرارات من قبل الإدارات العليا في الجامعة	3.9412	0.919	2	مرتفعة
3	يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة اتخاذ القرارات من قبل الإدارات الوسطى في الجامعة	3.5294	0.861	6	متوسطة
4	يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة تنفيذ القرارات من قبل الإدارات الدنيا في الجامعة	3.4412	0.991	7	متوسطة
5	يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية التمييز بين الموظف النشط والموظف الكسول	3.3824	1.074	8	متوسطة

إمكانية استخدام الرقابة ..... مرعي بني خالد وجمال الشرايري

6	بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على توصيات لجان العطاءات فيما يخص اتخاذ القرارات الإدارية	3.5588	0.927	5	متوسطة
7	بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على أعمال شؤون الموظفين مثل الإجازات بأنواعها والمغادرات.. إلخ	4.3824	0.697	1	مرتفعة
8	بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على حسن سير عملية تنفيذ العمل وفقاً للسياسات المحددة في الخطة	3.8824	0.686	3	مرتفعة
المتوسط العام (استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية)		3.7406	مرتفعة		

يبين الجدول (5) أن درجة قياس إمكانية استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.3824 - 4.3824) فقد احتلت الفقرات " بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على أعمال شؤون الموظفين مثل الإجازات بأنواعها والمغادرات.. إلخ " و " يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة اتخاذ القرارات من قبل الإدارات العليا في الجامعة" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (4.3824)، (3.9412) على التوالي وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة "بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على حسن سير عملية تنفيذ العمل وفقاً للسياسات المحددة في الخطة" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (3.8824)، وجاءت الفقرة "يمكن للرقابة الإدارية الإلكترونية التمييز بين الموظف النشط والموظف الكسول" في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.3824). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ إمكانية استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (3.7406).

#### الجدول (6)

المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بمعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الجامعة يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	3.0294	1.029	9	متوسطة

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
2	قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	3.7353	1.163	3	مرتفعة
3	قلة الإداريين المهنيين المؤهلين يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	3.6765	1.121	4	مرتفعة
4	الهيكل التنظيمي في الجامعة يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	3.2059	1.122	8	متوسطة
5	صعوبة فهم وإدراك أهداف الرقابة الإلكترونية يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	3.6471	1.070	5	متوسطة
7	تحفظ الجامعات الرسمية على السماح لمراقبي ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية	3.7941	1.067	1	مرتفعة
8	متطلبات ديوان المحاسبة سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	2.7059	1.219	11	متوسطة
9	استقلالية صناديق الاستثمار عن إدارة الجامعة سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	2.9706	1.193	10	متوسطة
10	ضعف البنية التحتية من تجهيزات وحواسيب وكوادر سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	3.4706	1.134	7	متوسطة
11	محدودية الدعم من إدارات الجامعات سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية	3.6471	1.178	5	متوسطة
	تخوف الجامعات الرسمية من الإفصاح عن البيانات المالية سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية	3.7647	1.156	2	مرتفعة
	المتوسط العام (معوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية)	3.4235			متوسطة

يبين الجدول (6) أن درجة قياس المعوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية في جميع الفقرات تراوحت ما بين مرتفعة ومتوسطة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.7941 - 2.7059) فقد احتلت الفقرات "تحفظ الجامعات الرسمية على السماح لمراقبي ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية" و "تخوف الجامعات الرسمية من الإفصاح

عن البيانات المالية سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية" المرتبة الأولى والثانية على التوالي؛ إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (3.7941)، (3.7647) على التوالي وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة "قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين يعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية" المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ الوسط الحسابي (3.7353)، وجاءت الفقرة "متطلبات ديوان المحاسبة سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية" في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (2.7059). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ معوقات التي تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية (3.4235).

#### اختبار فرضيات الدراسة.

ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) عند وسط حسابي فرضي (3) **الفرضية الرئيسية الأولى H01:** لا يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $0.05\alpha \leq$ ).

#### الجدول (7)

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى باستخدام اختبار One-Sample Test

قيمة T	قيمة T الجدولية	df	Sig. (2-tailed)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8.181	2.021	33	0.000	3.7535	0.53708

يشير الجدول (7) أن قيمة (T) البالغة (8.181) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (2.021)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (2-tailed) Sig. أقل من 0.05، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.7535) لجميع فقرات محاور الاستبانة وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية ( $0.05\alpha \leq$ )، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " يمكن استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $0.05\alpha \leq$ )".

ومن خلال هذه الفرضية الرئيسية الأولى يتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية وعلى النحو التالي:

**الفرضية الفرعية الأولى H01-1:** لا يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية  $(\leq 0.05\alpha)$ .

#### الجدول رقم (8)

اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام اختبار One-Sample Test

قيمة T	قيمة T الجدولية	Df	Sig. (2-tailed)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7.286	2.021	33	0.000	3.7441	0.59553

يشير الجدول (8) أن قيمة (T) البالغة (7.286) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (2.021)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (2-tailed) Sig. أقل من 0.05، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.7441) لجميع فقرات محور (استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية) وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الأولى للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية  $(\leq 0.05\alpha)$ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية  $(\leq 0.05\alpha)$ ".

**الفرضية الفرعية الثانية H02-1:** لا يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية  $(\leq 0.05\alpha)$ .

#### الجدول (9)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار One-Sample Test

قيمة T	قيمة T الجدولية	df	Sig. (2-tailed)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7.955	2.021	33	0.000	3.7824	0.57346

يشير الجدول (9) أن قيمة (T) البالغة (7.955) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (2.021)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (2-tailed) Sig. أقل من 0.05، وبلغ

المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.7824) لجميع فقرات محور (استخدام الرقابة المالية الإلكترونية) بما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الثانية للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية ( $\leq 0.05\alpha$ )، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على "يمكن استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $\leq 0.05\alpha$ )".

الفرضية الفرعية الثانية H03-1: لا يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $\leq 0.05\alpha$ ).

#### الجدول (10)

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة باستخدام اختبار One-Sample Test

قيمة T	قيمة T الجدولية	df	Sig. (2-tailed)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6.282	2.021	33	0.000	3.7406	0.68745

يشير الجدول (10) أن قيمة (T) البالغة (6.282) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (2.021)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (Sig. (2-tailed) أقل من 0.05، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.7406) لجميع فقرات محور (استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية) بما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية ( $\leq 0.05\alpha$ )، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على "يمكن استخدام الرقابة الإدارية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $\leq 0.05\alpha$ )".

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا توجد معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية  $(\leq 0.05\alpha)$ .

#### الجدول (11)

##### اختبار الفرضية الرئيسية الثانية باستخدام اختبار One-Sample Test

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	Sig. (2-tailed)	df	قيمة T الجدولية	قيمة T
0.72784	3.4235	0.002	33	2.021	3.393

يشير الجدول (11) أن قيمة (T) البالغة (3.393) أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ (2.021)، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون قيمة (Sig. (2-tailed) أقل من 0.05، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (3.4235) لجميع فقرات محور (معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية) وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة؛ كونها أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية  $(\leq 0.05\alpha)$ ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على "توجد معوقات تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية  $(\leq 0.05\alpha)$ ".

#### مناقشة النتائج والتوصيات.

- 1- أظهرت نتائج الدراسة بأن الرقابة المحاسبية إلكترونية تمكن من إجراء العمليات الرقابية وبالوقت المناسبة (الموقوتة) وبوسط حسابي مرتفع 4.23، هذا يؤشر على إمكانية تبني الرقابة الإلكترونية المحاسبية في إجراء العمليات الرقابية من قبل ديوان المحاسبة في الوقت المناسب لمدققي الديوان.
- 2- يمكن استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية بالرقابة على نظام الرواتب والمكافآت والمياومات والمنح وتمويل المؤتمرات بدرجة مرتفعة وبوسط حسابي 4.029 وهذا يسمح لمراقبي ديوان المحاسبة الرقابة على النفقات الجارية والرأسمالية بسهولة وإمكانية المقارنات التاريخية وضبط التغيرات فيها.

- 3- من المعوقات التي تعترض تطبيق الرقابة الإلكترونية تحفظ الجامعات الرسمية على السماح لمراقبي ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية جاءت بدرجة مرتفعة وبوسط حسابي 3.79، ولربما تخوف الجامعات من نشر البيانات المالية في التقارير المالية لديوان المحاسبة.
- 4- من المعوقات التي تعترض تطبيق الرقابة الإلكترونية تخوف الجامعات الرسمية من الإفصاح عن البيانات المالية سبب في اعتراض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية، جاءت بوسط حسابي مرتفع (3.76).
- 5- بإمكان الرقابة الإدارية الإلكترونية الرقابة على أعمال شؤون الموظفين مثل الإجازات بأنواعها والمغادرات بدرجة مرتفعة وبوسط حسابي 4.382 وهذا مؤشر على أن الرقابة الإدارية يمكنها السيطرة ولضبط على الأعمال الإدارية في الجامعات الرسمية.
- 6- معنوية إمكانية استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $\leq 0.05\alpha$ ) وهذا يتطلب توفير البنية التحتية من برامج تمكن ديوان المحاسبة من ممارسة الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Bierstaker et al (2013) والتي توصلت بأن الرقابة الإلكترونية لها تأثير كبير على كل مرحلة من مراحل الرقابة، وتسمح بإجراء الرقابة على جميع البيانات وهذا يساهم في زيادة كفاءة وفاعلية الرقابة الإلكترونية.
- 8- معنوية إمكانية استخدام الرقابة المالية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $\leq 0.05\alpha$ ) وهذه النتيجة تتفق مع توصية Khaldoun ، et al بإمكان الشركة التدقيق زيادة الاستثمار في البرامج الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وblockchain، والشبكات وتطوير وظائف الامن السبراني. يمكن أن يساعدهم هذا في أن يكونوا أكثر قابلية للتكيف مع تجربة العمل عند بعد باستخدام الوسائل الإلكترونية التي تسهم في زيادة الفاعلية والمرونة.

- 9- معنوية إمكانية استخدام الرقابة المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $0.05\alpha \leq$ ) وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت دراسة Deron Liang & etal، قدمت هذه الدراسة مفهوماً جديداً يسمى التدقيق الإلكتروني حيث يمكن إجراء بعض مهام التدقيق إلكترونياً عبر الإنترنت بدعم من تقنيات المعلومات.
- 10- توجد معوقات ذات دلالة إحصائية تعترض استخدام الرقابة الإلكترونية في الجامعات الرسمية الأردنية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني عند مستوى معنوية ( $0.05\alpha \leq$ )

### التوصيات.

1. توصي الدراسة باستخدام الرقابة المحاسبية والمالية والإدارية من قبل ديوان المحاسبة على الجامعات الرسمية بعد إعادة تأهيلهم فنياً على استخدام البرامج الرقابية الإلكترونية.
2. العمل على إزالة المعوقات التي تعترض تطبيق الرقابة الإلكترونية والمتمثلة بتخوف الجامعات من الاطلاع على البيانات المالية، وتوفير المحاسبين ذوي الكفاءة بالأعمال المالية الإلكترونية، وتوفير الدعم المالي والإداري لتطبيق الرقابة الإلكترونية.
3. العمل على إعداد البرامج الرقمية الإلكترونية، والأمنية التي تمكن ديوان المحاسبة من إجراء الرقابة عن بعد.
4. توفير البنية التحتية اللازمة للقيام بالرقابة الإلكترونية مثل برامج الاستطلاع وبرامج أمن البيانات والمعلومات والبرامج اللازمة من شأنها تسريع ويسر تنفيذ الرقابة.

### المراجع

#### المراجع باللغة العربية:

- أمين، مصطفى نادى (2019)، محددات الرقابة الإلكترونية بالأندية الرياضية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، مصر.
- بني خالد، مرعي، وحتاملة، أريج (2013) الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية، مجلة المنارة، 19 (2): 143-174.الأردن

- بوشوارب، ليلي (2015)، دور الرقابة في تحسين أداء العمال- دراسة ميدانية بمؤسسة الغرف الصحراوية- CABAM- بعين مليلة، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)، الجزائر.
- سمارة، منير محمود (2015)، أثر تطبيق الرقابة المحاسبية الداخلية على كفاءة وفاعلية قرارات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الشاويش، ... (2015). أثر الرقابة الداخلية الإلكترونية على تحسين وظائف الموازنة. رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- الشيخ، عاصم، (2012)، الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الثاني، (2002)، ص4-25.
- الشيخ، فؤاد، ومخامرة، محسن، والدهان أميمة، (2009)، المفاهيم الإدارية الحديثة، عمان مركز الكتب الأردني، عمان.
- عباس، علي، (2009)، أساسيات علم الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- العرايشي، حسن عفيف (2015)، واقع نظام الرقابة الإدارية الإلكترونية وسبل تطويره في وزارة الداخلية الفلسطينية الشق المدني - قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين.
- غانم (2016). أثر استخدام البرامج الإلكترونية لتدقيق الحسابات على عمل المدقق في مكاتب التدقيق في الأردن. رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- فروانة، رامي أحمد (2014)، تقييم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية (دراسة ميدانية)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22 (1)، ص 197-256.
- القاضي، صالح رافع (2013)، تقييم أثر نظم الرقابة المحاسبية اللاحقة على ترشيد الإنفاق في الجامعات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية.

- كطافة، علاء نافع، (2019)، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة وأثرها في مواجهة الفساد المالي والإداري في العراق: دراسة قانونية في التحديات والحلول في ضوء تجارب بعض البلدان، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (37)، ص 442-460.
- الجبوري، (2015). مدى فاعلية استخدام التدقيق الإلكتروني في تحسين نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير. جامعة آل البيت.
- العمري (2012). بناء أنموذج لقياس أثر أدلة الإثبات الإلكترونية في الأنظمة المحاسبية على تحسين أداء المدقق الخارجي، رسالة دكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- هذال، فهد عبد الله (2016)، تقييم الإجراءات الرقابة الإلكترونية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

#### المراجع باللغة الإنجليزية:

- Albitar, K., Gerged, A., M., Kikhia, H., and Hussainey K. (2020). "Auditing in times of social distancing: The effect of COVID-19 on auditing quality". **International Journal of Accounting and Information Management**. In Press.
- AL-Sharairi, M. Al-Hosban, F. and Thnaibat, H.(2018), The impact of the Risks of the Input of Accounting Information Systems on Managerial Control, Accounting Control and Internal Control in Commercial Banks in Jordan, **International Journal of Business and Management**, V(13), N(2).
- Al-Sharairi, J. (2011), The Reality and Constraints of Using Analytical Procedures in the Control of Public Fundl: Jordanian Aulit Bureau, **European journal of economics, finance and administrative, soiences**, I(34).
- Bierstaker, J, Burnaby, P. and Thibodeau, J. (2013), The Impact of Information Technology on the Control Process: An Assessment of the State of the Art and Implications for the Future, university of massach usetts, USA, **managerial auditing journal**, V(1), N(2), P 159-164.

- Fusi, F., and Feeney, M. K. (2018), Electronic monitoring in public organizations: evidence from US local governments, **Public Management Review**, 20(10), 1465-1489.
- Liang, D., Lin, F., & Wu, S. (2001). Electronically auditing EDP systems: With the support of emerging information technologies. **International Journal of Accounting Information Systems**, 2(2), 130-147.
- López-Laguna, A. B., Espinoza-Aguilar, M. D. L., Macías-Brambila, H. R., & González-Del Castillo, E. E. (2016), The importance of administrative control in companies of the mexican chamber of construction industry in Jalisco: evidence for compliance with the UN Global Compact, **Ecorfan journal-spain**, P 3-4.
- Mendes, M.; Suomi, R. and Passos, C. (2014), Digital Communities in a Networked Society: E-Commerce, E-Business, and E-Government. Kluwer Academic Publishers, New York, USA.
- Samukri. (2015), Influencing effective Internal Control System and implementation of financial accounting information system on the Quality of information system research, **Journal of Finance and Accounting**, 6(11).
- Sultan, M. (2015), Evaluating the Effect of Financial Audit Conducted by State Audit Bureau of Kuwait on Public Institutions, Accounting organizations and society, V(32), N(1-2), p 22-38.
- Uma Sekaran and Roger Bougie, (2016), Research Methods for Business A Skill-Building Approach, Copy right © 2016, 2013 John Wiley & Sons Ltd.